

من وزيرة المالية

23/09/2022

إلى

N° 1030

الموضوع: حول إختلاف تاريخ الفوترة وتاريخ تسليم البضائع.

المرجع: مكتوبك الوارد بتاريخ 06 جويلية 2022.

تضمّن مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة " *** " تتولّى في إطار نشاطها المتمثّل في تجارة الجملة لمنتجات مختلفة نقل البضائع وتسليمها لحرفائها بكامل تراب الجمهورية التونسية.

وبينت أنّه في بعض الحالات يمكن أن تتطلب عملية التسليم ثلاثة أو أربعة أيام وهو ما يعرّض الشركة لبعض الإشكاليات بمناسبة مراقبة عملية نقل البضائع بالطريق العام وذلك لعدم تطابق تاريخ الفاتورة وتاريخ تسليم البضائع.

فطلبت على هذا الأساس معرفة هل يمكن لشركتك نقل البضائع مصحوبة بفواتير تحمل تاريخا مخالفا لتاريخ التسليم.

جوابا، يشرفني إعلامك أنّه وفقا لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة يتعين أن تكون كل عملية نقل للبضائع مصحوبة إما بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها.

وفي الحالة الخاصة بنقل البضائع عبر أماكن متباعدة فإنّه يتعيّن أن لا يتجاوز الاختلاف بين تاريخ الفاتورة وتاريخ التسليم أربعة أيام على أقصى تقدير.

وتقبلي، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشرييع الجبائي
بجسي الكشور لالسي